المرحلة الثانية **د اياد عايش محمد**

المحاضرة الخامسة - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث :

الاصلاحات العثمانية في الحجاز واليمن والعراق وسوريا

أما الجزيرة العربية فإنها كانت في ظروف خاصة بسبب النزاع بين الأمراء المحليين فحائل بيد آل الرشيد ونجد بيد آل سعود الذين تحالفوا مع آل عبد الوهاب وأقاموا الدولة السعودية الأولى واستولوا على الحرمين الشريفين ، وقد قام آل سعود بطرد الموظفين والجنود العثمانيين ومنع الدعاء للسلطان العثماني على المنابر لأنه من البدع ، وحرمانه من لقب (خادم الحرمين الشريفين) .

لذلك بدأت الدولة العثمانية تلح إلحاحا شديدا على ولاتها في الشام والعراق وتستحثهم للتحرك ضد آل سعود ، وبعد ان تولى السلطان محمود الثاني الحكم آلى على نفسه تخليص الحرمين الشريفين من أيدي ابن سعود ، وكان السلطان يستعظم جيوش آل سعود ويحسب حسابها ، ولا يتصور أن محمد علي باشا يمكنه القيام بالعبء وحده ، والحقيقة كما يرى الدكتور احمد فؤاد متولي أن كلاً من والي الشام ووالي العراق تلكأ في القيام بالمهمة بحجة عدم قدرته على ذلك منفردا ، وكان كل منهما يتملص من المسؤولية ويزعم أن مصر وحدها هي القادرة على القضاء على آل سعود ، خاصة وإن جيشها سيعبر البحر في أمام أما قوات الشام والعراق فإنها ستجتاز صحراء واسعة مليئة بالمخاطر .

لذلك فقد أرسل السلطان محمود الثاني إلى محمد علي يحثه على إعداد جيشه وغزو الحجاز ، ويذكر له (إنه حرم النوم والراحة على نفسه منذ أن تولى العرش ، بسبب وجود الحرمين الشريفين في قبضة ابن سعود) . إن محمد علي بعث بقواته إلى الحجاز بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذين تمكن من تدمير الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى سنة ١٨١٨ ويرى الدكتور متولي : (كان الواجب يقتضي من السلطان ... أن يقف على حقيقة الدعوة السلفية الاصلاحية (الوهابية) بدلا من أن

يحرض محمد علي على محاربتها والقضاء عليها ، فالسلطان أولى باتباع تعاليم هذه الدعوة فقد انتشر الفساد في داخل الامبراطورية العثمانية وخارجها وراجت فيها الرشوة وكثر الانحراف وعمت الفوضى ، وعاث الانكشارية فيها فسادا ونهبا ، واهتزت الثقة في أمور الإدارة ، واستولى علماء الدين على عقول الحكام والسلاطين وأصبحت الدولة تسترضيهم في شتى المناسبات ، وقد لعبوا دورا مهما في عزل الولاة وتنصيبهم) ومعنى هذا أن الحركة الوهابية حركة إصلاحية لا تقل اهمية عن الحركات الإصلاحية التي قامت في الدولة العثمانية ، وكان ينبغي على العثمانيين أن يبقوا على هذه الحركة أو يتخذوا منها موقفا وديا .

أما الحجاز فقد ظل بيد الأشراف الذين كانوا يعدون نجد مشمولة بنفوذهم خاضعة لهم ، وكانوا يواصلون إرسال الحملات عليها لتأديبها وجباية الزكاة من أهلها ، وقد تابع الأشراف سيرة الدعوة السلفية باهتمام وما كانوا يتوقعون لها نجاحا ، على ان نظرتهم إليها سرعان ما تبدلت بعد ان انتشرت وأنشأت دولة جديدة وقد عد الأشراف الدعوة السلفية خروجا على الدين الاسلامي وتعاليمه لذلك دخلوا معها في صراع ورأى الشريف غالب ألا يكتفي بمنع النجديين من دخول الحجاز وأداء فريضة الحج وإنما أعد جيشا من البدو والأنصار زحف به من مكة نحو الدرعية وذلك سنة ١٧٩٠ فكان ذلك فاتحة الصراع بين آل سعود والأشراف .

وفي ١٨٠٣ هزم الشريف غالب الأمير عبد العزيز بن سعود الذي دخل منتصرا فأدى فريضة الحج ولما آنس الشريف في نفسه الضعف أرسل وهو في جدة طالبا الصلح فأجابه الأمير إلى طلبه وأعاده إلى منصبه وترك حامية قوية بمكة ثم قفل راجعا إلى الدرعية ولكن الشريف غالب سرعان ما بدأ يتصل بالعثمانيين ويرجوهم أن يطلبوا الامدادات العسكرية العاجلة من مصر للوقوف أمام قوة آل سعود المتنامية ، مما سهل على المصريين مهمة القضاء على الدولة السعودية الأولى .

لقد ظل العثمانيون يتمتعون بنفوذ اسمي في الحجاز بيد أنهم حتى في هذا الجزء من الجزيرة العربية لم يستطيعوا بإصلاحات واسعة بسبب ضعف نفوذهم من جهة

ولتعارض هذه الاصلاحات مع مصالح الاشراف الخاصة من جهة أخرى ، لهذا ليس غريبا أن لا نرى مدارس حديثة في الجزيرة العربية فالتعليم ظل في رعاية رجال الدين ، يضاف إلى هذا أن النظام العثماني في الادارة والجمارك وكان قد طبق في الحجاز ظل بعيدا عن التطبيق في أنحاء الجزيرة العربية ، أما في ما يتعلق بالطباعة والصحافة فقد أسس والي الحجاز نوري باشا سنة ١٨٨٣ أول مطبعة الولاية ، وكان من أولى ثمرات هذه المطبعة صدور الكتاب السنوي لولاية الحجاز (الحجاز ولايتي سالنامة سي) كما تولت المطبعة كذلك سنة ١٨٨٤ طبع الجريدة الرسمية (حجاز) وهي أول جريدة صدرت هناك .

أما اليمن فقد حاولت الدولة العثمانية إعادة حكمها المباشر عليه وتحقق ذلك سنة ١٨٧٢ ، ومنذ ذلك الوقت قرر العثمانيون برنامجاً للعمل يقوم على تضييق الخناق على الأئمة الزيديين الذين رفضوا منذ خضوع اليمن للحكم العثماني الاعتراف بالسيادة العثمانية إلا إذا اعترف العثمانيون بزعامتهم الدينية ، فحاول العثمانيون حصر نفوذ الأئمة الزيديين في مناطق ضيقة ومحاربة دعاتهم ، وجعلهم في عزلة تحول دون اتصالهم المباشر برؤساء القبائل وبالأهالي ، كما اوقفوا دفع عواد الزكاة للأئمة وقصر دخلهم على راتب شهر بلغ ثلاثة آلاف ريال شهريا تدفع للإمام المتوكل الحسن بن أحمد ١٨٥٥ – ١٨٧٨ ولأسرته .

وطبق العثمانيون قانون الولايات في اليمن وقسموه إلى أربعة ألوية ، هي صنعاء والحديدة والعسير وتعز ، واتخذ الوالي من صنعاء عاصمة للولاية ، ولم يكن النفوذ العثماني نافذاً في المناطق النائية من اليمن ، حتى إن كثيرا من الموظفين المكلفين بمهام إدارية أو مالية تعرضوا لصعاب جمة ولأخطار كادت تؤدي بهم ، وبالنسبة للتشكيلات العسكرية فقد أصبح اليمن مقراً للجيش ، الهمايوني السابع ، وقد عرفت اليمن كذلك جنود الضبطية أو الجاندرمة من اليمنيين في سنة ١٨٧٨ إدخال اليمنيين في تشكيلات الجندرمة لمساعدة السلطة العثمانية في حفظ الأمن وتبليغ الأوامر إلى أبناء الشعب ونقل الرسائل والبرقيات الحكومية وحماية محصلي الضرائب ومرافقة المبعوثين ، والمسافرين الذين تتعهد الإدارة العثمانية بتأمينهم وقد

قام الجندرمة اليمانيون بدور مهم في إخماد حركات التمرد ، مما ساعد الإدارة العثمانية على إقرار الأمور في الولاية .

إن أوضح أثر لحركة الإصلاح العثماني كان في العراق وسوريا ففي العراق قام الوالي داوود باشا آخر المماليك ١٨١٦ – ١٨٣١ باتخاذ إجراءات ممثالة لما حدث في استانبول في مجال إلغاء الفيالق الانكشارية وذلك بأن جمعهم وقرأ عليهم الإرادة السلطانية القاضية بإلغاء الجيش الانكشاري فقابلها الجميع بالقبول والطاعة ثم قرر السلطان العثماني محمود الثاني إنهاء حكم المماليك في العراق وإعادة الحكم المباشر وعلى إثر ذلك عين في ولايات العراق عددا من الولاة حاول بعضهم أمثال رشيد باشا كوزلكي ونامق باشا القيام بإصلاحات تستهدف تحسين اقتصاد البلاد .

وقد انشأ رشيد باشا شركة ملاحة واستورد باخرتين باسم بغداد والبصرة من انتورب ببلجيكا ، وتوسعت تلك الشركة في عهد نامق باشا وأطلق عليها الإدارة العثمانية النهرية ، وبنى لها معملا لتصليح البواخر حتى إنها صارت تنافس شركة لينج الانكليزية التي تأسست سنة ١٨٤٠ .